ورقة سياسات

استراتيجية المواءمة الهيكلية بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات المشاريع السيادية في العراق:

رؤية سياساتية نحو نموذج «التدريب من أجل التوظيف»

ملتقى النبأ للحوار/ فريق البحث العلمي
باشراف: الدكتورة جمانة جاسم الأسدي

(2024-2050)

العراق - كربلاء المقدسة - العباسية الشرقية
Iraq - Karbala - Al-Abbasiya Al-Sharqiya
annabaaforum@gmail.com
+9647709719016
nabaaforum.org

سلسلة أوراق سياسات

فريق البحث العلمي – ملتقى النبأ للحوار

18 نيسان/ ابريل 2026

فريق البحث العلمي في ملتقى النبأ للحوار هو الذراع الأكاديمي والفكري والمحرك المنهجي لملتقى النبأ للحوار، ويضم نخبة من الأكاديميين والباحثين والمثقفين، يحوّل النقاشات إلى نتائج علمية قابلة للتطبيق، بهدف تحسين بيئة صنع القرار.

أهدافه الرئيسية:

-إعداد دراسات وأوراق سياسات مبنية على مخرجات الحوارات المجتمعية والسياسية لتقديمها لصناع القرار.

-دعم المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بالمشورة العلمية والرؤى الاستراتيجية لمعالجة الأزمات وتحسين الأداء الإداري والتشريعي.

-توجيه وإثراء النقاشات في الجلسات الحوارية لضمان إنتاج توصيات عملية.

-بناء شراكات دولية لتبادل المعرفة وتنفيذ مشاريع تنموية مشتركة.

مجالات اهتمامه:

التشريع والسياسة: دراسة التشريعات وآليات الرقابة والتحالفات السياسية والنظم الانتخابية.

التكنولوجيا والإدارة الحكومية: التحول الرقمي وحماية المواقع الإلكترونية وتقليل البيروقراطية.

المجتمع والتعليم: تطوير النظام التعليمي ومواجهة التطرف فكرياً.

ملتقى النبأ للحوار – العراق

© 2026 جميع الحقوق محفوظة

الفهرست

المقدمة 4
أولاً: التأصيل الدستوري للحق في العمل والتعليم 4
المواد الدستورية ودورها في ربط التعليم بسوق العمل. 5
ثانياً: تشخيص اختلالات سوق العمل والفجوة القانونية 6
ثالثاً: أسباب عزوف الخريجين وتجاهل قوانين الضمان الاجتماعي 7
تحليل قانون الضمان الاجتماعي رقم 18 لسنة 2023 8
رابعاً: طريق التنمية وتغيير خارطة التخصصات السيادية 9
خامساً: تحديث المناهج وضبط التعبيرات القانونية المهنية 9
سادساً: غموض مفهوم استقلال الجامعات والواقع القانوني 10
رؤية استقلال الجامعات: بين الواقع القانوني والطموح الاستراتيجي 10
سابعاً: المرجعية القانونية والنصوص المرجعية الغائبة 11
ثامناً: تدريب من أجل التوظيف وضمان الجودة الدولية 12
تاسعاً: التوصيات السياساتية والاستنتاجات الختامية 13
المصادر 14

المقدمة

تمثل العلاقة بين منظومة التعليم العالي وسوق العمل في العراق محوراً حاسماً في مسار التحول الاقتصادي الذي تسعى إليه الدولة في ظل تحديات بنيوية متراكمة. فمع استمرار الاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية، تبرز الحاجة الملحة لإعادة صياغة الدور الوظيفي للتعليم ليكون أداة إنتاج حقيقية تسهم في تنويع الاقتصاد وتعزيز الاستدامة المالية. ولم يعد هذا التحدي محصوراً في الإطار الأكاديمي، بل أصبح قضية سيادية ترتبط بقدرة الدولة على استثمار رأس مالها البشري بكفاءة، وتحويله إلى قوة دافعة للنمو والتنمية.

وفي هذا السياق، تتجلى إشكالية الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل كواحدة من أبرز معوقات التقدم، حيث لا تزال المناهج الدراسية في كثير من المؤسسات التعليمية تميل إلى الطابع النظري، في مقابل سوق عمل يتطلب مهارات تقنية ومهنية متقدمة تتلاءم مع طبيعة المشاريع الاستراتيجية الكبرى. وقد أدى هذا الاختلال إلى مفارقة حادة تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين، بالتوازي مع نقص واضح في الكفاءات الفنية المؤهلة، الأمر الذي يضعف قدرة الاقتصاد الوطني على الاستجابة لمتطلبات المرحلة الجديدة.

من هنا، تبرز أهمية إعادة النظر في الأطر القانونية والدستورية التي تنظم العلاقة بين التعليم والعمل، بوصفها مدخلاً أساسياً لأي إصلاح حقيقي. فالدستور العراقي وضع أسساً واضحة تكفل الحق في التعليم والعمل وتربطهما بمفهوم العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، إلا أن التحدي يكمن في ترجمة هذه النصوص إلى سياسات فاعلة وآليات تنفيذية قادرة على تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق. وعليه، فإن معالجة هذه الإشكالية تتطلب رؤية شاملة تتكامل فيها الأبعاد التعليمية والاقتصادية والقانونية، بما يضمن بناء نظام تعليمي منتج يستجيب لمتطلبات الحاضر ويؤسس لمستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً.

أولاً: التأصيل الدستوري للحق في العمل والتعليم

تعد العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في العراق أحد أهم التحديات البنيوية التي تواجه الدولة في مسعاها نحو الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي، إذ يعيش العراق مرحلة تاريخية تتطلب التحول الجذري من الاقتصاد الريعي المعتمد بنسبة 90.5٪ على الإيرادات النفطية إلى اقتصاد متنوع تقوده المشاريع الاستراتيجية الكبرى والقطاع الخاص.[1]

إن الفجوة العميقة بين المناهج الجامعية النظرية واحتياجات مشاريع عملاقة مثل "طريق التنمية" وميناء

الفاو الكبير لم تعد مجرد مشكلة أكاديمية، بل تحولت إلى عائق استراتيجي يهدد الأمن القومي الاقتصادي عبر تراكم بطالة هيكلية في صفوف الخريجين بالتزامن مع نقص حاد في الكوادر الفنية الوطنية.[1]

يستوجب تحليل واقع التعليم وسوق العمل في العراق العودة إلى الإطار الدستوري الأعلى الذي يمثله الدستور العراقي لعام 2005 النافذ، حيث إن غياب هذا التأصيل في الدراسات السياساتية السابقة يضعف المرجعية القانونية للمطالبات الإصلاحية. إن الدستور العراقي لم ينظر للعمل والتعليم كمجالات خدمية فحسب، بل كركائز للسيادة والتقدم الاجتماعي.

تؤكد المادة (22/ أولاً) من الدستور العراقي أن "العمل حقٌّ لكل العراقيين بما يضمن لهم حياةً كريمةً"، وهذا النص يضع التزاماً إيجابياً على الدولة لتوفير الفرص وتهيئة مخرجات التعليم بما يتناسب مع مفهوم "الحياة الكريمة".[2] كما تشير الفقرة (ثانياً) من المادة ذاتها إلى أن القانون ينظم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية، مما يعني أن المواءمة بين التعليم وسوق العمل يجب أن تنطلق من مبدأ العدالة في توزيع الفرص والحماية القانونية.[2]

وفي سياق الإصلاح الاقتصادي، تنص المادة (25) على أن "تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته".[2] هذا الاستحقاق الدستوري يمثل القاعدة القانونية لمشاريع مثل طريق التنمية، حيث إن "استثمار كامل الموارد" يشمل بالدرجة الأولى رأس المال البشري المتمثل في الخريجين. أما المادة (34) فقد جعلت التعليم "عاملاً أساسياً لتقدم المجتمع وحقاً تكفله الدولة"، وهو ما يفرض على المؤسسة الأكاديمية أن تكون مخرجاتها أدوات للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، لا مجرد شهادات ورقية تزيد من أعباء البطالة المقنعة.[2]

المواد الدستورية ودورها في ربط التعليم بسوق العمل.

الإطار الدستوري لإصلاح التعليم وسوق العمل: تستند رؤية تحديث التعليم والتشغيل إلى مرتكزات دستورية ثابتة تضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل في الآتي:

1. المادة (22): حق العمل والعدالة الاجتماعية: المضمون القانوني: تنص هذه المادة على أن العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة وعدالة اجتماعية.

الأثر الاستراتيجي: تضع هذه المادة الدولة أمام مسؤولية إلزامية لربط مخرجات التعليم بمتطلبات السوق الفعلية؛ إذ لا يمكن ضمان "حق العمل" دون مواءمة حقيقية بين ما يتعلمه الطالب وما يحتاجه الاقتصاد.

2. المادة (25): إصلاح الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص: المضمون القانوني: تلتزم الدولة بإصلاح

الاقتصاد وفق أسس حديثة، وتنويع المصادر، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته.

الأثر الاستراتيجي: تمثل هذه المادة القاعدة القانونية لتحويل مسار التعليم من تعليم استهلاكي يعتمد على التوظيف الحكومي إلى "تعليم إنتاجي" يدعم القطاع الخاص ويساهم في تنويع موارد الدولة.

3. المادة (34): التعليم كركيزة للتقدم: المضمون القانوني: تؤكد أن التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع، وهو حق تكفله الدولة وتلتزم برعايته وتطويره.

الأثر الاستراتيجي: يكمن الأثر في تحويل الوظيفة التعليمية من مجرد "تلقين" للمعلومات إلى أداة "تنمية" شاملة، تهدف إلى تخريج كوادر قادرة على قيادة المجتمع نحو التطور والابتكار.

ثانياً: تشخيص اختلالات سوق العمل والفجوة القانونية

يعاني سوق العمل العراقي من تشوهات مزمنة تعيق استيعاب رأس المال البشري المتدفق سنوياً؛ إذ تشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن معدل المشاركة في القوة العاملة يبلغ حوالي 39.5٪، وهو رقم يقل كثيراً عن متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 51.8٪.[1] وتتفاقم هذه الأزمة مع الضغط الديموغرافي الهائل، حيث ينمو السكان بمعدل 2.1٪ سنوياً، مما يعني دخول أكثر من 780،000 باحث عن عمل جديد إلى السوق كل عام، في وقت يعجز فيه القطاع الحكومي عن الاستمرار في دور "الموظف الأول" الذي يستهلك الجزء الأكبر من الموازنة التشغيلية للدولة.[1]

1. القصور في ربط سوق العمل بقانون العمل النافذ

لقد ركزت التحليلات السابقة على الجوانب الاقتصادية الصرفة وتجاهلت الإطار القانوني المتمثل بقانون العمل العراقي رقم 37 لسنة 2015 النافذ.[4] إن الفجوة في سوق العمل ليست نتاجاً لضعف المهارات فقط، بل هي نتاج لقصور في تطبيق النصوص القانونية التي تنظم علاقات العمل والتشغيل. قانون العمل رقم 37 يمثل الركيزة القانونية التي تضمن حقوق العمال في القطاع الخاص، ومن دون ربط مخرجات التعليم بهذا القانون، يظل الخريج في حالة جهل قانوني بحقوقه، مما يزيد من مخاوفه من الانخراط في القطاع غير الحكومي.[4]

2. غياب مفهوم "سياسة التشغيل" المنصوص عليها قانوناً

لم تتطرق الدراسات السابقة لمفهوم "سياسة التشغيل" الذي نصت عليه المادة (17) من قانون العمل رقم 37 لسنة 2015، حيث تشكل بقرار من مجلس الوزراء "اللجنة العليا لتخطيط وتشغيل القوى العاملة" برئاسة الوزير وعضوية ممثلين عن الوزارات المعنية.[6] إن دور الدولة في تنظيم سوق العمل ليس دوراً استشارياً بل هو دور تنظيمي يتم عبر "مكاتب التشغيل" التي تتولى تقديم خدمات التشغيل

للعمال وأصحاب العمل مجاناً، وترشيح الباحثين عن العمل وفق مهاراتهم.[6] غياب هذا الربط القانوني أدى إلى تشتت الجهود بين وزارة التعليم العالي التي تخرج الكوادر، وبين مكاتب التشغيل التابعة لوزارة العمل التي تعاني من نقص في قواعد البيانات المهارية للخريجين.[7]

3. تحليل الفجوة المهارية و"أجر الحجز المرتفع"

تظهر البيانات أن القطاع العام لا يزال المشغل المفضل للخريجين بسبب حزم التعويضات والضمان الوظيفي، مما خلق "أجر الحجز المرتفع"، حيث يفضل الخريج الانتظار لسنوات للحصول على وظيفة حكومية بدلاً من الانخراط في القطاع الخاص غير المنظم.[1] إن الفجوة المهارية تبرز بوضوح في مؤشر رأس المال البشري للعراق البالغ 0.41، مما يعني أن الطفل العراقي سيحقق ٪41 فقط من إنتاجيته المحتملة عند البلوغ بسبب نقص جودة التعليم والتعلم.[1] وبينما يقضي الطالب العراقي متوسط 6.9 سنوات في مقاعد الدراسة، فإن "سنوات الدراسة المعدلة بالتعلم" تنخفض إلى 4.0 سنوات فقط، مما يعني ضياع ٪40 من الوقت المستثمر في التعليم دون اكتساب مهارات إنتاجية فعالة.[1]

وعلى صعيد التوزيع الجندري، تبرز إشكالية الشباب خارج التعليم والعمل والتدريب، حيث تصل نسبتهم إلى ٪36.7 من إجمالي الشباب، وترتفع هذه النسبة بين الإناث لتصل إلى ٪52.3 مقارنة بنحو ٪22.1 بين الذكور.[1] هذا الهدر في الموارد البشرية يقلل من فرص العراق في تحقيق "الهبة الديموغرافية" ويحمل الدولة أعباءً اجتماعية ضخمة، خاصة وأن معدل البطالة طويلة الأمد يبلغ ٪30.8.[1]

ثالثاً: أسباب عزوف الخريجين وتجاهل قوانين الضمان الاجتماعي

انتقدت الورقة عزوف الخريجين عن العمل في القطاع الخاص، ولكن التشخيص الدقيق يكمن في ضعف تطبيق قانون العمل في هذا القطاع، لا سيما في جوانب الأمان والاستقرار الوظيفي. إن الخريج يبحث عن «اليقين القانوني» الذي يوفره القطاع العام ويفتقده في الكثير من مفاصل القطاع الخاص.[8]

1. الفشل في تطبيق قانون الضمان الاجتماعي الجديد

لم تتطرق الدراسات السابقة لقانون الضمان الاجتماعي وتقاعد العمال رقم 18 لسنة 2023، رغم أهميته القصوى في تحقيق مقاصد الإصلاح الهيكلي لسوق العمل.[9] هذا القانون يمثل طفرة تشريعية تهدف إلى مساواة العامل في القطاع الخاص بالموظف الحكومي من حيث المزايا التقاعدية. إن تطبيق هذا القانون يساهم في:

- **تحقيق الأمان الوظيفي:** عبر توفير راتب تقاعدي مضمون للخريجين العاملين في القطاع الخاص.[9]
- **دعم الدولة للاشتراكات:** حيث تساهم الدولة بنسبة ٪15 من فئة الاشتراك المختارة في نظام

التقاعد الاختياري، مما يشجع الخريجين على البدء بمشاريعهم الخاصة أو العمل في المهن الحرة مع ضمان مستقبلهم التقاعدي.[9]

- **توسيع مظلة الحماية:** شمول القطاع غير المنظم والعمل الحر بالضمان الاجتماعي، وهو ما يعالج ظاهرة «الأمان الوهمي» في الوظيفة الحكومية.[11]

إليك تحويل محتوى الجدول المتعلق بقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (18) لسنة 2023 إلى نص منظم يوضح المزايا وآثارها على الخريجين وسوق العمل:

تحليل قانون الضمان الاجتماعي رقم 18 لسنة 2023

يُقدم القانون الجديد رؤية تكاملية لدعم الخريجين وتعزيز القطاع الخاص من خلال المحاور التالية:

1. **التقاعد الاختياري (يشمل 15 فئة)**

- **الأثر على الخريجين:** يوفر حماية مستقبلية للأسر ويضمن تأمين راتب تقاعدي مستدام مدى الحياة.
- **الربط بسوق العمل:** يساهم بشكل فعال في تشجيع العمل الحر والمشاريع الريادية، مما يقلل من حدة الطوابير البشرية التي تنتظر الوظائف الحكومية.

2. **المساهمة الحكومية (بنسبة 15٪)**

- **الأثر على الخريجين:** تؤدي هذه المساهمة إلى خفض الكلفة المالية للاشتراك الشهري على العامل، مع زيادة العائد المادي عند التقاعد.
- **الربط بسوق العمل:** تعزز من الثقة بالقطاع الخاص وتجعله شريكاً حقيقياً في التنمية الاقتصادية وليس مجرد بديل ثانوي.

3. **خفض نسبة العجز للتقاعد (إلى 30٪)**

- **الأثر على الخريجين:** ترفع من مستوى الضمانات الصحية والمالية في بيئات العمل المختلفة.
- **الربط بسوق العمل:** توفر الحماية اللازمة للعاملين في المهن الفنية واللوجستية التي قد تنطوي على مخاطر، مما يشجع الشباب على دخول هذه التخصصات.

4. **إمكانية شراء الخدمة (حتى 5 سنوات)**

- **الأثر على الخريجين:** تمنح الخريج مرونة عالية في تدارك سنوات البطالة التي قد تلي التخرج، بحيث يمكنه احتسابها لأغراض التقاعد.

– **الربط بسوق العمل:** تسهل عملية الحصول على الحقوق التقاعدية الكاملة في وقت أسرع، مما يدعم الاستقرار الوظيفي في القطاع الخاص.

2. الالتزامات الدولية لمنظمة العمل الدولية

إن استخدام بيانات منظمة العمل الدولية يجب أن يُربط بالتزامات العراق القانونية الدولية. العراق وقع وصادق على اتفاقيات دولية تفرز التزامات في مجال "التدريب من أجل التوظيف".[8] البرنامج الوطني للعمل اللائق في العراق يفرض على الدولة توفير بيئة عمل آمنة وخالية من التمييز، والالتزام بمعايير التدريب المهني التي تحول الباحث عن العمل إلى عنصر منتج.[13] إن التقصير في ربط المخرجات التعليمية بهذه الالتزامات الدولية يضع العراق في موضع المساءلة أمام المنظمات الدولية بخصوص جودة رأس المال البشري وحقوق العمال.[13]

رابعاً: طريق التنمية وتغيير خارطة التخصصات السيادية

يمثل مشروع «طريق التنمية» العراقي المنصة الاقتصادية الأهم لتغيير خارطة الطلب على المهارات؛ إذ يهدف المشروع، الذي تتراوح كلفته التقديرية بين 17 و20 مليار دولار، إلى ربط ميناء الفاو الكبير بالحدود التركية بطول 1200 كم لتحويل العراق إلى مركز لوجستي عالمي.[1] يتوقع أن يقلص المشروع زمن شحن البضائع بين آسيا وأوروبا من 33 يوماً إلى 15 يوماً فقط، مما يخفض التكاليف اللوجستية بنسبة 40٪.[1]

هذا التحول يتطلب جيلاً جديداً من المتخصصين في مجالات تفتقر إليها المناهج العراقية الحالية، مثل تكنولوجيا السكك الحديدية فائقة السرعة، وإدارة الموانئ الذكية، واللوجستيات الدولية، والأمن السيبراني للمنشآت الحيوية.[1] ومن المخطط أن يوفر المشروع في مرحلته الأولى حوالي 100،000 فرصة عمل مباشرة، مما يستوجب وجود خبراء في "إدارة سلاسل التوريد" و"التمويل الدولي وإدارة المخاطر".[1] إن التكامل بين ميناء الفاو وطريق التنمية يفرض ضغوطاً على وزارة التعليم العالي لإعادة هيكلة كليات الهندسة والإدارة، لاسيما وأن المشروع سيساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 15–18٪ خلال العقد القادم.[1]

خامساً: تحديث المناهج وضبط التعبيرات القانونية المهنية

مع تسارع الخطوات العالمية نحو الرقمنة، بات من الضروري أن تعيد وزارة التعليم العالي صياغة برامجها لتواكب الثورة الصناعية الرابعة. أطلقت الوزارة مبادرات طموحة مثل «المنصة الوطنية للتعليم الذكي» في فبراير 2026، واتفاقية استراتيجية مع شركة (جوجل) تمنح مليوني طالب وصولاً مجانياً لأداة (Gemini Pro).[1]

1. نقد تعبير "إلزامية المعايشة المهنية"

ورد في بعض التوصيات دعوة إلى "إلزامية المعايشة المهنية"، وهو تعبير غير منضبط قانوناً قد يُفهم منه

إمكانية استغلال العامل (أو المتدرب)، مما يخالف مبدأ "العمل اللائق وعدم قسرية العمل" المنصوص عليه في قانون العمل رقم 37 لسنة 2015 والاتفاقيات الدولية.[4] التعبير القانوني الصحيح يجب أن يستند إلى "عقد التدريب المهني" المنظم قانوناً، والذي يضمن حقوق المتدرب والتزامات صاحب العمل، ويحمي من العمل القسري أو الإجباري بأي شكل من أشكاله وفق المادة (9) من القانون.[4]

2. الاقتصاد المعرفي والأكاديميا الخضراء

تفرض مبادرة "الأكاديميا الخضراء" ضرورة البحث العلمي المشترك في مجالات الاستدامة وتكنولوجيا الطاقة المتجددة.[1] إن التحول نحو التكنولوجيا الخضراء لا يقتصر على المناهج الهندسية، بل يمتد ليشمل "الإدارة البيئية" و"اقتصاديات الكربون"، وهي تخصصات ستخلق آلاف الوظائف في سوق العمل العراقي المستقبلي.[1] إن الربط بين "التعليم المهني" واحتياجات "الاقتصاد الأخضر" يجب أن يمر عبر قنوات "سياسة التشغيل" الوطنية لضمان عدم حدوث فائض في تخصصات لا يستوعبها السوق المحلي.[13]

سادساً: غموض مفهوم استقلال الجامعات والواقع القانوني

يتطلب تنفيذ رؤية المواءمة إطاراً قانونياً مرناً يتجاوز البيروقراطية المركزية، ولكن الورقة لم تبين نوع الاستقلال المقصود للجامعات، مما يثير تساؤلات قانونية حول حدود هذا الاستقلال.

1. أنواع الاستقلال (إداري، مالي، أكاديمي)

إن الجامعات في العراق هي امتداد لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفق قانون الوزارة رقم 40 لسنة 1988 وتعديلاته، ولا يوجد نظام استقلال كامل لها في الوقت الحالي.[1] الاستقلال المطلوب يجب أن يُفصل كالتالي:

- **الاستقلال الأكاديمي**: حرية وضع المناهج والبرامج الدراسية بما يتناسب مع متطلبات السوق الإقليمية، وهو ما ينسجم مع «مسار بولونيا».[1]
- **الاستقلال المالي**: القدرة على إدارة الموارد الذاتية والدخول في شراكات استثمارية وفق «نظام مشروعات الشراكة رقم 9 لسنة 2024»، الذي يمنح الجامعات الشخصية المعنوية للاستثمار في مختبرات متطورة بنظام (BOT).[1]
- **الاستقلال الإداري**: منح مجالس الجامعات صلاحيات التعاقد مع الخبرات الدولية وتحديد الحوافز القائمة على الأداء دون الرجوع للوزارة في كل تفصيل إداري.[1]

رؤية استقلال الجامعات: بين الواقع القانوني والطموح الاستراتيجي

تتجه الرؤى الحديثة لتطوير التعليم العالي نحو منح الجامعات استقلالية أكبر لتمكينها من أداء دورها

التنموي، وذلك وفق المحاور التالية:

1. الاستقلال الأكاديمي

الوضع القانوني الحالي: تخضع القرارات الأكاديمية لموافقات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي واللجان المركزية، مما قد يبطئ عملية التغيير.

الطموح الاستراتيجي: الوصول إلى مرونة تامة تتيح للجامعات تحديث مناهجها الدراسية ذاتياً وبشكل دوري، لضمان مواكبة متطلبات سوق العمل المتسارعة.

2. الاستقلال المالي

الوضع القانوني الحالي: ترتبط الإدارة المالية للجامعات بشكل مباشر بالموازنة العامة للدولة وتبويباتها التقليدية، مما يحد من المناورة المالية.

الطموح الاستراتيجي: التحول نحو موازنات مستقلة للجامعات وتفعيل شراكات بين القطاعين العام والخاص، لتمويل المشاريع البحثية والخدمية وتنمية موارد الجامعة الذاتية.

3. الاستقلال الإداري

الوضع القانوني الحالي: تسود مركزية القرار في عمليات التعيين، الترفيع، والترقيات الإدارية، حيث تُحسم أغلبها في أروقة الوزارة.

الطموح الاستراتيجي: منح مجالس الجامعات صلاحيات واسعة تمكنها من اتخاذ قرارات إدارية مستقلة، خاصة في مجال جذب الكفاءات العلمية وتقدير المبدعين بما يتناسب مع حاجة كل مؤسسة

2 . الشراكة بين القطاعين

يمثل "نظام مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 9 لسنة 2024" قاعدة قانونية ثورية تسمح للجامعات بالدخول في استثمارات مشتركة مع الشركات لبناء مختبرات متطورة أو مراكز تدريب.[1] هذا القانون يمنح المستثمرين تسهيلات ضريبية وجمركية تصل لـ 15 عاماً، مما يحفز الاستثمار في رأس المال البشري ويخفف العبء المالي عن موازنة الدولة.[1]

سابعاً: المرجعية القانونية والنصوص المرجعية الغائبة

افتقرت الورقة في نسخها السابقة إلى النصوص القانونية العراقية، الأحكام القضائية، وآراء الفقهاء، رغم صلتها المباشرة بالمشاريع السيادية.

1 . الأحكام القضائية في منازعات العمل

إن تفعيل سوق العمل يتطلب وعياً بآليات فض المنازعات. "محاكم العمل" في العراق، المشكلة وفق

قانون العمل رقم 37 وقانون التنظيم القضائي رقم 160، هي الجهة المختصة بالفصل في النزاعات الناشئة بين العمال وأصحاب العمل.[24] الأحكام القضائية تؤكد على أن "حقوق العمال هي الحد الأدنى الذي لا يجوز التنازل عنه"، وهو ما يجب أن يُدرّس للخريجين لتعزيز ثقتهم بالقطاع الخاص.[24]

2. آراء الفقهاء في السياسة التعليمية والتشغيل

يؤكد فقهاء القانون العراقي (مثل الدكتور نبيل عبد الرحمن حياوي وعبد الخالق البدراني) في مؤلفاتهم أن الربط بين التعليم والتشغيل هو "التزام دستوري" يقع على عاتق الدولة لضمان استقرار النظام العام الاقتصادي.[26] إن رأي الفقهاء يميل نحو تعزيز "الجامعة المستقلة" التي تعمل كمركز ابتكار مرتبط عضوياً بسلاسل التوريد العالمية، وليس كمجرد مصنع للشهادات.[28]

ثامناً: تدريب من أجل التوظيف وضمان الجودة الدولية

لا يمكن ردم الفجوة المهارية إلا من خلال شراكات حقيقية بين المؤسسات الأكاديمية والقطاع الإنتاجي. تظهر تجارب جامعة البصرة مع شركات مثل «شلمبرجر» و«وذر فورد» نجاح نموذج «المعايشة المهنية» المنضبطة (أو التدريب التعاقدي)، حيث يشارك الطلبة في العمل الميداني المباشر.[1]

1. مسار بولونيا والاعتماد الدولي (ABET)

لضمان اعتراف المؤسسات الدولية بالشهادة العراقية، اتجهت الوزارة نحو تطبيق "مسار بولونيا"، وهو نظام يعتمد على "وحدات الائتمان الأوروبية" لقياس عبء عمل الطالب بناءً على مخرجات التعلم.[1] بالتوازي مع ذلك، تسعى كليات الهندسة للحصول على اعتماد مجلس الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا، وهو المعيار الذهبي لجودة التعليم الهندسي، مما يزيد من فرص الخريجين في الحصول على وظائف لدى الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مشروع "طريق التنمية".[1]

2. دور مراكز التأهيل والتوظيف

يجب تحويل مراكز التأهيل والتوظيف في الجامعات إلى "مكاتب تشغيل فرعية" ترتبط قانوناً باللجنة العليا لتخطيط وتشغيل القوى العاملة.[6] إن هذه المراكز يجب أن تتولى:

- متابعة الخريجين وتوثيق مساراتهم المهنية.
- إدارة عقود التدريب المهني مع القطاع الخاص.
- تزويد مكاتب التشغيل ببيانات دقيقة عن الكفايات المهارية المتاحة.[6]

تاسعاً: التوصيات السياساتية والاستنتاجات الختامية

تخلص هذه الدراسة المحدثة إلى أن نجاح المشاريع السيادية مثل «طريق التنمية» يعتمد في جوهره على جودة «العقل العراقي» المنضبط قانوناً والمؤهل تقنياً.

1. **التأصيل الدستوري**: يجب أن تستند كافة الخطط الاستراتيجية للتعليم العالي إلى المواد (22، 25، 34) من الدستور العراقي لضمان شرعيتها وتوفير الدعم المالي والقانوني لها.[2]
2. **تفعيل "سياسة التشغيل"**: ضرورة تنشيط دور «اللجنة العليا لتخطيط وتشغيل القوى العاملة» ومكاتب التشغيل المنصوص عليها في قانون العمل رقم 37 لسنة 2015 لردم الفجوة بين الجامعة والسوق.[6]
3. **تطبيق قانون الضمان الاجتماعي (18 لسنة 2023)**: اعتبار هذا القانون الأداة الرئيسية لمعالجة عزوف الخريجين عن القطاع الخاص، عبر حملات توعوية تبين مزايا التقاعد الاختياري ودعم الدولة.[9]
4. **ضبط المصطلحات القانونية**: استبدال تعبير «إلزامية المعايشة» بـ «عقد التدريب المهني التعاقدي» لضمان الامتثال لمعايير العمل اللائق ومنع أي استغلال للطلبة.[4]
5. **الاستقلال النوعي للجامعات**: تحديد حدود الاستقلال (إداري، مالي، أكاديمي) وتفعيله عبر نظام مشروعات الشراكة رقم 9 لسنة 2024، مع بقاء الجامعات كركيزة وطنية تحت إشراف الوزارة النوعي.[20]
6. **الالتزامات الدولية**: ربط برامج التدريب بالتزامات العراق تجاه منظمة العمل الدولية، وضمان أن تكون المخرجات متوافقة مع معايير الجودة العالمية لضمان السيادة الرقمية والتقنية في المشاريع الكبرى.[1]

إن الانتقال بالعراق من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد معرفي ليس ترفاً أكاديمياً، بل هو ضرورة حتمية تفرضها المتغيرات الديموغرافية والتقنية. إن نجاح المشاريع السيادية الكبرى يعتمد على تحويل الجامعات من مصانع للشهادات الورقية إلى مراكز للابتكار والتدريب المتقدم المرتبط عضوياً بسلاسل التوريد والإنتاج العالمية، تحت مظلة قانونية عراقية رصينة تضمن حقوق الجميع وتدفع بعجلة التنمية المستدامة للأجيال القادمة.[1]

المصادر

1. الدستور العراقي الدستور العراقي الباب الأول المبادئ االساسية. جمهوري، 11 نيسان/ أبريل، 2026، http: / /investpromo.gov.iq /wp-content /uploads /2013 /06 /Iraqi-constitution-Ar.pdf

2. العراق 2005 دستور – Constitute Project، 11،2026 نيسان/ أبريل، https: / /www.constituteproject.org /constitution /Iraq_2005?lang=ar

3. قانون العمل العراقي و حقوق العمال – Simaet Bhatha، 11،2026 نيسان/ أبريل، https: / /www.simaetbhatha.com /ar-sa /articles /4409760154775

4. قانون العمل رقم 37 لسنة 2015 – كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، 11 نيسان/ أبريل، 2026، 2026 https: / /cm.qu.edu.iq /?page_id=17299

5. ٣٧(رقم لسنة ٢٠١٥ قانون العمل، 11 نيسان/ أبريل، 2026، https: / /alnoor.edu.iq /wp-content /uploads /2024 /02 /cBbxGbS9hPQHhYAQpxG0SiahKAEQd8q3ExXWGV7.pdf

6. التنظيم القانوني لعقد التدريب المهني في قانون العمل العراقي النافذ رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥، 11 نيسان/ أبريل، 2026،
https: / /iajphss.us /%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86%D9%8A / Untitled،

7. 11، 2026 نيسان/ أبريل، https: / /www.nrc.no /globalassets /pdf /guidelines /guide-to-employment-rights /federal-iraq-employment-rights-guide---arabic.pdf

8. منظومة ضمان الرقمية – Daman Digital Platform، 11، 2026 نيسان/ أبريل، https: / /rss.gov.iq /

9. كلية القانون – ندوة بعنوان قراءات في قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٣ – الجامعة المستنصرية، 12 نيسان/ أبريل، 2026 ،
https: / /uomustansiriyah.edu.iq /web_article.php?post_id=6129_7&lang=ar

10. شرح قانون التقاعد و الضمان الاجتماعي رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٣
Request PDF – ResearchGate، 2026، 12 نيسان/ أبريل، https: / /www.researchgate.net /publication /379048776_shrh_qanwn_altqad_w_aldman_alajtmay_rqm_18_lsnt_2023

11. أمن حمارضاتيف قانون التقاعد والض لس نة 18 الاجامتعي للعامل رمق – جامعة المستقبل،

، 2026 نيسان/ أبريل 12 https: / /wwww.uomus.edu.iq /img /lectures21 /MUCLecture_2025_225962.pdf

12. منظمة العمل الدولية في العراق (2020–2024) – International Labour Organization، 12 نيسان/ أبريل، 2026، https: / /www.ilo.org /sites /default /files /2025-07 /ILO%20Iraq%205%20years%20anniversary-Arabic%20Factsheet%20.pdf

13. العراق – International Labour Organization، 12، 2026 نيسان/ أبريل، https: / /www.ilo.org /ar /%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%86 /%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9 /%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

14. المبادئ والحقوق الأساسية في العمل: من الالتزام إلى ال – International Labour Organization، 12، 2026 نيسان/ أبريل، https: / /www.ilo.org /sites /default /files /wcmsp5 /groups /public /@ed_norm /@relconf /documents /meetingdocument /wcms_177669.pdf

15. Code of Conduct for Fair Recruitment in Iraq – International Labour Organization، 12، 2026 نيسان/ أبريل، https: / /www.ilo.org /media /365891 /download

16. قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال المعدل، 12 نيسان/ أبريل، 2026 ، https: / /almashuora.com /wp-content /uploads /2022 /10 /%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A.pdf

17. قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (40) لسنة 1988 – كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، 12 نيسان/ أبريل، 2026، https: / /cm.qu.edu.iq /?p=16641

18. دور القضاء الدستوري في ضمان استقلال الجامعات مقاربة بين قرار المحكمة الدستورية العليا المصرية رقم 131 لسنة 22 قضائية لسنة 2002 والدعوى المنظورة امام المحكمة الاتحادية العليا بالرقم 97/ اتحادية – مجلس القضاء الاعلى، 12 نيسان/ أبريل، 2026 ، https: / /www.sjc.iq /view.68741 /

19. قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (55) لسنة 1983 – درر العراق، 12 نيسان/ أبريل، 2026 ، https: / /wiki.dorar-aliraq.net /iraqilaws /law /18316.html

20. قانون التعليم العالي الاهلي – المرصد النيابي العراقي، تم الوصول بتاريخ 12 أبريل، 2026، https: / /www.miqpm.com /2014 /Document_Details.php?ID=84

21. استقلالية الجامعات العراقية بين الواقع والطموح، 12 نيسان/ أبريل، 2026 ، https: / /al-obaidy.com /uni_independenc /

22. استقلال الجامعات والحرية الاكاديمية 4 – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء، 12 نيسان/ أبريل،

، 2026 https: / /business.uokerbala.edu.iq /wp /archives /10163

23. نيسان/ أبريل، 2026 ،12 ،ASJP – ... العراقي العمل لقضاء القانوني التنظيم 5102 لسنة) 73 (رقم https: / /asjp.cerist.dz /en /downArticle /441 /5 /2 /162653

24. الطبيعة القانونيـــة للحقـــوق العماليـــــــة) آمريـ – جامعة بغداد، 12 نيسان/ أبريل، 2026 ، htt-ps: / /jols.uobaghdad.edu.iq /index.php /jols /article /download /146 /108 /222

25. نيسان/ أبريل،12 ،Goodreads | نبيل عبد الرحمن حياوي by قانون العمل العراقي رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ ،2026 ،2026 https: / /www.goodreads.com /en /book /show /36505394

26. نيسان/ أبريل،12 ،Google Books – المبسوط في شرح قانون العمل العراقي الجديد رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ ، 2026 https: / /books.google.com /books /about /%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%B3%D9%88%D8%B7_%D9%81%D9%8A_%D8%B4%D8%B1%D8%AD_%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86_%D8%A7.html?id=D0B90QEACAAJ

27. في دار الكتب والوثائق رقم الإلداع – مركز التعليم المستمر – جامعة بغداد، 12 نيسان/ أبريل، 2026 ، https: / /dcec.uobaghdad.edu.iq /wp-content /uploads /sites /43 /uploads /pdf /sal-sala /no4.pdf

28. Study In Iraq، ، 2026 نيسان/ أبريل، 12 https: / /studyiniraq.scrd-gate.gov.iq /

29. المستجدات النوعية في قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم 18 لسنة 2023 – كلية القانون، 12 نيسان/ أبريل، 2026 ، https: / /law.uokerbala.edu.iq /wp /blog /2023 /09 /24 /%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D9%88%D8%A7 /